

الأثر الصوتي لنظرية الأصل والفرع في حروف المعاني في اللغة العربية (الإمالة في: يا، وبلى، ولا)
أنموذجاً

The sound effect of the theory of origin and branch In the letters of meanings in the Arabic language (the inclination in :Ya, Yes, and La) is a model

غازي مطشر حمزة البدري

المديرية العامة لتربية واسط

Gazi Mutashar Hamza al-Badri Ph.D

General Directorate of Wasit Education

qqwwwee123ee32@gmail.com

المستخلص :

تتسم اللغة العربية بكثير من الظواهر اللغوية التي تناغمت مع مختلف مستوياتها- الصونية والصرفية والنحوية والدلالية-، فمكنتها بذلك من أن ترقى إلى موقع الصدارة بين مختلف اللغات الإنسانية، وقد نشأت تلك الظواهر بنشوء اللغة، وتطورت بتطورها، وكانت سبباً رئيساً في جذب اهتمام الباحثين إليها من عرب ومستشرقين، وخاصة تلك الظواهر المتعلقة بالمستوى الصوتي كالوقف، والهمز، والإدغام، والتقاء الساكنين؛ إذ كان لها حضور لافت في جميع أقسام الكلام، التي كانت وما زالت تتمازج معها على الرغم من اختلاف استحقاقات كل قسم منها، بل وترتبط بها من مبدأ التأثير والتأثير، ومن أهمها ظاهرة الإمالة التي اختصت بها الأسماء والأفعال دون الحروف.

ويبدو أنّ حرمان حروف المعاني على وجه الخصوص من التعاطي مع تلك الظاهرة؛ كان ناجماً عن عدم تمكنها، ممّا دفع الباحث إلى جعل الحديث عن الظواهر الصوتية مقتصرًا على ظاهرة الإمالة دون غيرها، خاصّة وأنّ تلك الحروف هي المعنية بالبحث والدّراسة؛ وذلك لغرض إظهار حجم تأثير نظرية الأصل والفرع، ودورها في منح حروف المعاني ظواهر صوتية مع أنّها تتسم بالجمود؛ ممّا منحها سمة التّميّز حتّى وإن كان ذلك على سبيل الفرعية لا التّقدم والسّبق؛ فلا ميزة لها مادامت تشارك بقية أقسام الكلام في تلك الظاهرة، أيًا كانت سبل تعاملها معها، فالمهم أنّ تتسم بها لا على سبيل الاستحقاق، بل على سبيل مخالفة أصل الوضع الأوّل للغة.

وقد يتساءل المهتم بظاهرة الإمالة- التي تفردت بها الأسماء والأفعال- عن مدى تمتع تلك الظاهرة بالأصليّة في ضوء ذلك الصّراع المحموم الرّامي إلى تقسيم كلّ شيء في اللّغة على قسمين: أصول وفروع، أو مدى اتّسامها بالفرعية، وطبيعة علاقتها بالظواهر الصوتية القريبة منها، التي تتناثر الحديث عنها في أغلب مؤلفات الباحثين، وما مدى تعاطيها في الوقت نفسه مع حروف المعاني؟ على الرّغم من عدم تمكنها، وهل يمكن لتلك الظاهرة أن تؤثر في تلك الحروف، فتمنحها جميعًا الإمالة كغيرها من أقسام الكلام الأخرى؟

الكلمات المفتاحية: الأثر الصوتي، الأصل، الفرع، حروف المعاني، الإمالة.

Abstract:

The Arabic language is characterized by many linguistic phenomena that harmonize with its various levels – phonetic, morphological, grammatical and semantic – and thus enable it to rise to the forefront among various human languages. Arabs and orientalists, especially those phenomena related to the phonemic level, such as the endowment, the hamz, the edging, and the convergence of the inhabitants, as it had a remarkable presence in all sections of speech, which were and still mix with them despite the different entitlements of each section, and even linked to them from the principle of affect and influence. Among the most

important of these is the phenomenon of inclination, in which nouns and verbs are restricted to without letters.

There is no doubt that depriving the letters of meanings in particular from dealing with this phenomenon; it was caused by their inability, which prompted the researcher to limit the talk about phonetic phenomena, the phenomenon of inclination especially since those letters are concerned with research and study; This is for the purpose of showing the impact of the theory of origin and branch, and its role in giving the letters of meanings phonemic phenomena despite their rigidity; Which gave it the characteristic of distinction, even if it was a matter of subsidiarity and not of progress and precedence; It has no advantage as long as it shares the rest of the parts of speech in that phenomenon, whatever the ways they deal with it.

Those interested in the phenomenon of inclination – in which nouns and verbs are unique – may wonder about the extent to which this phenomenon enjoys originality in the light of that frantic struggle aimed at dividing everything in the language into origins and branches, or the extent to which it is characterized by subsidiary, and the nature of its relationship with the phonetic phenomena close to it, which the talk about it scattered. In most of the researchers' books, and to what extent do they deal with the letters of meanings at the same time? Although it is not possible, and can this phenomenon affect those letters, giving them all the tilt like other parts of speech?

key words: Sound effect, Origin, Branch, Letters of the meanings, Tilt.

المقدمة:

تمتلك اللغة العربية مكانة مرموقة بين اللغات السامية؛ نظراً لما تمتلكه من سمات وظواهر تتداخل مع جميع مستوياتها، وإن تلك السمات والظواهر كانت وما زالت محطّ رجال كثير من المهمتين بالجانب اللغويّ سواء أكانوا متقدمين أم متأخرين، وعلى الرغم من أنّها بمجموعها تمنح تلك اللغة قدم السبق مقارنة بغيرها، إلا أنّها تختلف

فيما بينها في أسباب اتّسام اللّغة بها، وطبيعة التّطوّر الذي نال أركانها، وامتدّ إلى دقائق جزئياتها، فكلّ واحدة منها تُظهر جانباً مهماً من جوانب اللّغة العربيّة ومستوياتها، فمنها ما يرسم التّناسق الصّوتيّ لحروفها المكونة لها، ومنها ما يجسّد التّطوّر الصّرفيّ في ثنايا ودقائق كلماتها، ومنها ما يعكس رونق التّناغم النّحويّ بين مكونات جملها وعباراتها، وكيف أنّ ذلك التّناغم يمثل الرّوح التي تُشكل شتات ألفاظها في أبهى الصّور وأجملها، ومنها ما يحيل العقل إلى أدقّ الدّلالات المعنويّة سواء أكانت أصليّة اختارها الواضع الأوّل للّغة أم فرعيّة أوجدها المجاز واختلاف اللّهجات، ودور تلك الدّلالات في رسم المعاني الدّقيقة، وتلوين الصّور الشّعريّة، والنّثريّة.

ولعلّ المتتبع للّغة العربيّة يدرك أنّ وسيلة النّحاطب اللّغويّ هذه تكاملت، فأبهرت العقول وملكت الأفتدة، وكُتبت لها الخلود بسبب تعاضد مستوياتها ومكوناتها المختلفة عبر مسيرتها التّاريخيّة الطّويلة، وأنّ نظرية الأصل والفرع كغيرها من النّظريات اللّغويّة واكبت ذلك خطوة بخطوة حتّى تكاملت وتطوّرت بتطوّرها، فأصبحت نظرية لغويّة لا يمكن التّغافل عنها عند دراسة اللّغة العربيّة.

فهذه النّظريّة بركنها الأساسيين - الأصل والفرع - وبكلّ أدلتها العقليّة والنّقليّة لم تترك مستوى من مستويات اللّغة إلّا وتناغمت معه، فكشفت بذلك اختلاف مراتب أجزائه المختلفة، وتباين أو تقارب سماتها في حال اشتراكها في المرتبة ذاتها، أو تقدّم إحداها وتأخر الأخرى، وقد كان لأقلام علماء العربيّة صولات وجولات مع هذه النّظريّة، ومدى تداخلها مع أقسام الكلام، وعمق تأثيرها في كلّ قسم ممّا يؤثّر بصورة فعليّة في كيفية تشكيل وتكوين النّصّ اللّغويّ بكلّ ما فيه من سمات.

ولم يكن المستوى الصّوتيّ الذي شغل علماء العربيّة قديماً وحديثاً بعيداً عن فكرة التّمايل مع تلك النّظريّة، والتّأثر بها في معظم موضوعاته التي شملت: التقاء الحرفين السّاكنين، وكيفية الابتداء بالكلم، والوقف على أواخره، والهمز، والإمالة، والإدغام، فأوضحوا جزئياته وشرائطه إلّا أنّ موضوعاته قُسمت في بعض كتبهم على

نوعين من التّغيير (الجرجاني، 2007م، الصفحات 183 - 185):

الأول: ما ينالُ أواخر الكلم، وهو في بعض أنواعه التي تمثل بعض موضوعات المستوى الصوتي يحدث من غير أن تختلف العوامل؛ أي إنه ليس بإعراب كالوقف على أواخر الكلم، والتقاء الأحرف الساكنة.

والثاني: وهو ما يلحق أنفـس الكلمة وذواتها، وموضوعاته متعدّدة تتمثل الصوتية منها في الإدغام، وتخفيف الهمز، والإمالة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم يشمل في مفهومه العامّ موضوعات صوتية وصرفية ونحوية متعدّدة، وسيقتصر هذا البحث على الموضوعات الصوتية منها.

ويلحظ المطلع على التراث العربي المعني بهذه الظواهر أن علماء اللغة وإن لم يذكروا ذلك صراحة في بعض الأحيان، إلا أنهم أكلوا العنان لفكرهم موضحين أن كل ظاهرة صوتية تتميز باستقلاليتها عن غيرها، ولكنها تتلون بألوان طيف تلك النظرية في جزئياتها، فيتقدّم في المرتبة ما كان أصلاً، ويتأخر فيها ما كان فرعاً، يحكمه في ذلك ما أنتجته مرحلة الاستقراء من سمات الكثرة، والشّيع، واختلاف اللهجات؛ لاختلاف البيئة، وميل المتكلم العربي للتخفيف في النطق مع مراعاته في ذلك سمات أصوات اللغة العربية المتماثلة، أو المتقاربة في المخرج والصفة.

وسوف تشكل المعاني اللغوية والاصطلاحية لمفاهيم البحث الأساسية عاملاً مهماً في تكوين صورة أولية عن تلك الظاهرة وعلاقتها بالنظرية، ودورها في إخراج بعض حروف المعاني عن أصل وضعها الصوتي الأول، وسيبدأ البحث بتعريف الأصل في اللغة والاصطلاح ثم الفرع، وبعد ذلك الحرف.

الأصل لغة: الأصل في اللغة مأخوذ من قولهم: أصل أصالة؛ أي كان له أصل، وثبت أصله، وأصله؛ أي جعله ذا أصل، وبين أصالته، ولكل أصل فرع والعكس صحيح، فالأصل أسفل كل شيء، ويجمع على أصول، والأخيرة تعني القواعد والقوانين التي يبنى عليها العلم، كأصول الدين، وأصول الفقه، وأصول النحو (ابن منظور، د.ت،

الأصل في الاصطلاح: الأصل بحسب وصف الرُّماني (ت384هـ): "أَوَّلُ يُبْنَى عَلَيْهِ ثَانٍ" (الرماني، 1995م، صفحة 38).

الفرع لُغَةً: أمَّا الفرع فقد قيل فيه: إِنَّ فَرْعَ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ، وتجمع على فُرُوعٍ (ابن منظور، د.ت، صفحة 246) (فرع).

الفرع في الاصطلاح: عَبَّرُوا عن الفرع في الاصطلاح بقولهم: "ثَانٍ يُبْنَى عَلَى أَوَّلٍ" (الرماني، 1995م، صفحة 38) ومصطلح الأصل والفرع كثير الدوران في كتب النحو؛ إذ برز بوضوح في الكتاب لسيبويه (ت180هـ) حيث قسَّم أصوات العربيَّة إلى أصول وفروع فقال: "فأصل حروف العربيَّة تسعة وعشرون حرفًا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ هُنَّ فُرُوعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بَيْنَ بَيْنٍ، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفتيح، يُعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصَّلَاةُ وَالرَّكَاةُ وَالْحَيَاةُ.

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضي عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف التي تمتتها اثنين وأربعين جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون، لا تُتَبَّن إلا بالمشافهة" (سبويه، 2009م، صفحة 432).

ويبدو أنَّ المعنى اللُّغويَّ لكلا الرُّكنين يحيل ذهن المتلقي إلى فكرة مفادها أنَّ الأصل يمثل القاعدة والأساس الذي تبني عليها الأشياء، والفرع ما استند إلى أصل وتفرَّع منه؛ أي إنَّ علوه لا يعني سبقه وتقدمه، وإنَّما يعني أنَّ

هناك أصلاً أعطاه حقّ الوجود، وهذا لا يختلف كثيراً عمّا يؤكّده المعنى الاصطلاحيّ لهما، أي إنّ العلاقة بينهما قائمة على احتياج واستناد أحدهما في وجوده إلى الآخر، فالفروع متوافرة متى ما كانت هنالك أصول تتفرّع منها، وتحمل عليها في بعض أحكامها.

الحرف لغة: يُقصد به الطّرف، وحرف كلّ شيءٍ طرفه وحده وشفيره، ومنه حرف الجبل؛ أي أعلاه المحدّد، والحرف أيضاً: أحد حروف التّهجي (الرازي، 1983م، صفحة 131).

وقيل الحرف: النّاقة الصّلبة الصّامرة، وقد شُبّهت بحرف الجبل، من ذلك قول ذي الرّمة (ت117هـ) (ذو الرّمة، 1982، صفحة 471) [الطويل]:

جُمَالِيَّةٌ حَرْفٌ سِنَادٌ يَشْلُهَا وَظَيْفٌ أَرْجُ الحَطْوِ رِيَانُ سَهْوِقُ

ورُوي عن الأصمعيّ (ت216هـ) قوله: الحرف: النّاقة المهزولة، وقد أحرفت ناقتي إذا هزلتها، وغيره أوردتها بالنّاء (الجوهري، 1987م، صفحة 1342).

والحرف: الوجه الواحد (الجوهري، 1987م، صفحة 1342) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ (الحج:11)، أي على وجه واحد، وهو أن يعبدته متى ما كثرت النّعم، ويجده متى ما قلّت؛ أي إنّّه إنّ وجد ما يحبه استقرّ، وإلا عبس وتذمر (ابن كثير، 1401هـ، صفحة 209).

وقيل: الحرف من حروف الهجاء، والتّحريف في القرآن الكريم، وفي الكلام تغيير الكلام عن معناه، وإذا مال إنسان عن الشّيء قيل عنه: تحرّف وانحرف واحرورف (الصاحب بن عباد، 1994م، صفحة 221)

والحرف في الاصطلاح: هو "ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل" (سيبويه، 2009م، صفحة 12)، أو هو ما دلّ على معنى في غيره، والهاء في غيره راجعة إلى ما دلّ (الزجاجي، 1973م، صفحة 54).

ممّا يعني أنّ كلّ الحروف لا تستقل بمفهومية المعنى، بل إنّها تدلّ على معنى في غيرها لا في نفسها؛ أي أنّها لا تستقل بنفسها، بل تحتاج إلى انضمام لفظ آخر إليها (الجرجاني، 2007م، صفحة 185).

غير أنّ عدم استقلاليتها، وافتقارها لغيرها لا يعني أنّها جزء من كلمة أخرى، أو بعضاً منها، بل هي كلمة قائمة بذاتها مستقلة جاءت لتؤدّي معنى من المعاني المختلفة التي وُضعت لها على سبيل الحقيقة أو المجاز (الزجاجي، 1973م، صفحة 376)، ولا يعني عدم إمكانية تأثير الظواهر المختلفة فيها شريطة أنّ تمتلك تلك الحروف مسوغات ذلك التأثير.

الأصل والفرع في الفتح والإمالة:

الإمالة نوع من التصرف الأدائي الصوتي لبعض حروف وحركات اللّغة العربيّة هدفها تقريب حركة من حركة، أو تقريب ألف من ياء، وهي ليست على درجة واحدة ولكنّها درجات عدة بحسب الجهد المبذول، بحسب قرب الحركة من الحركة، والحرف من الحرف. وبذا يتولد عنها أنواع من التصرفات الصوتيّة. ونبدأ بتعريف الإمالة لغة واصطلاحاً.

الإمالة لغة: هي الانحراف والعدول إلى الشيء أو الإقبال عليه، ومال الشيء يميل ميلاً وممّالاً وتميلاً، وأمال الشيء فمال، ومالت الشمس ميولاً: ضيّقت للغروب أو زالت عن كبد السماء، ومنه: مال عن الحقّ، ومال عليه في الظلم (الجوهري، 1987م، صفحة 1822)

وذكر ابن فارس (ت395هـ) في معجمه أنّ الميم والياء واللام كلمة صحيحة تدلّ على انحراف في الشيء إلى جانب منه، فيقال: مال يميل ميلاً، فإنّ كان ذلك الانحراف في الخلقة قيل عنه: مَيّ، وقيل: إنّ الأميل من الرّجال: ما لم يثبت على الفرس (ابن فارس، 2005م، صفحة 290)

والإمالة اصطلاحاً: هي تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة (سيبويه، 2009م، صفحة 135) و(المبرد، 1994) فهي ظاهرة صوتيّة يجنح إليها المتكلم كي يقارب ويناسب الأصوات التي ينطقها بقصد الاقتصاد في الجهد العقليّ. قال سيبويه: "إنّما يرفع لسانه عن الحرف المحرك رفعة واحدة" (سيبويه، 2009م، صفحة 117).

وقد تابع سيبيويه والمبرد في ذلك كلٌّ من ابن السراج (ت316هـ)، والزجاجي (ت340هـ)، إلا أنّهما نكرا الإمالة الصغرى المعنية بإمالة الفتحة نحو الكسرة (الزجاجي، 1973م، صفحة 394) و (ابن السراج، 1979م، صفحة 113)، في حين عاضد أبو عليّ الفارسي (ت377هـ) ما ذهبوا إليه في معناها، وواقفه الجرجاني (ت471هـ) في بيان صفة الإمالة، وكيفيتها، مشيراً إلى أنّ تلك الظاهرة ضرب من ضروب المشاكلة؛ وذلك لأنّها تشابه تقريب الحرف من الحرف؛ للتقارب بينهما في المخرج، أو الصّفة نحو: الصّراط، وأصلها السّراط، علماً أنّ استبدال هذه الحروف بحروف أخرى يرجع إلى ضرورة تناسب بعضها مع بعضها الآخر، ولعلّ ذلك ما أجاز تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة؛ لتقارب أصواتها؛ ولأنّ في الإمالة شيئاً من الخفة على اللسان، مؤكداً عدم إمكان معرفة ذلك إلا بالمشاهدة (الجرجاني، 2007م، صفحة 1144).

ويرى الباحث أن المُميل يجنح إلى الإمالة للمجانسة بين الصوائت؛ لأنّ جري اللسان في طريق واحد أخفّ من جريه في طرق مختلفة، وليست الإمالة أمراً لا يخرج عنه، فإنّه قد يميلُ أحدهم ما يفتحه (يفخمه) الآخر.

ويبدو أنّ للإمالة أسباباً أوجدتها كان لعلماء العربيّة خلافٌ واضح في عددها، وأنّ لها موانع حالت دون وقوعها في الكلام، وما يهّمُّ الباحث في ذلك كلّهُ جوازها من عدمه في حروف المعاني مع تسليمنا في أنّها من أهم استحقاقات الأسماء والأفعال؛ أي إنّ الإمالة فيها جائزة على حدّ سواء، مع وجود بعض الشرائط التي زخرت بها كتب اللّغة العربيّة (يُنظر: (المبرد، 1994، صفحة 52)، و (ابن السراج، 1979م، الصفحات 160 - 170)، (الزجاجي، 1973م، صفحة 395)، (الجرجاني، 2007م، صفحة 1164)، فضلاً عن كونها جائزة الوقوع لا واجبة؛ أي إنّ المتكلم يملك الخيار في تركها أو إحداثها شريطة أنّ تتوفر شرائطها، وألاً يكون في كلامه ما يمنع وجودها (ابن السراج، 1979م، صفحة 160) و (ابن جني، د.ت، صفحة 165)

وهذه الظاهرة شأنها شأن جميع الظواهر اللّغوية بغض النّظر عن طبيعة اختصاصها بأحد مستويات اللّغة العربيّة قد وقعت تحت طائلة الخلاف بين بعض علماء العربيّة والمهتمين بالقراءات القرآنيّة، بل إنّها دارت بين طيات

كتبهم ومؤلفاتهم مصاحبة لظاهرة الفتح، فما من كتاب يهتم بالنحو أو بالقراءات إلا وأوردهما مفصلاً الحديث عنهما، إلا أن الحديث في بعض الأحيان كان يُجسّد خلافاً واضحاً بينهم في تحديد مدى اتّسام الظاهرتين معاً بالأصليّة، أو اتّسام إحداهما بالأصليّة، والأخرى بالفرعيّة، فقد كانوا فيهما على مذهبين:

الأول- ذهب أصحابه إلى منح الأوليّة والسّبق لظاهرة الفتح (التّفخيم) ووسم الإمالة بالفرعيّة، وكان ممّن ألمح إلى ذلك سيبويه حين وسم لغة أهل الحجاز-الفتح- بالقدم وعلو المنزلة مقارنة بلغة تميم- الإمالة- (سيبويه، 2009م، صفحة 121)، ثمّ أكّد ذلك ابن خالويه(ت370هـ) بقوله: "والْحَجَّةُ لِمَنْ فَحَمَ: أَنَّهُ أَتَى بِالْكَلامِ عَلَى أَصْلِهِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي كَانَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّفْخِيمُ، وَالْإِمَالَةَ فَرَعٌ عَلَيْهِ" (ابن خالويه، 1977م، صفحة 66)، وتابعتها في ذلك الصّيمريّ (من نحاة القرن الرّابع الهجريّ) محتجّاً في إثبات رأيه بما تُحدثه الإمالة من خروج عن أصل نطق الحروف؛ لأنّها لا تمنح الحرف صوته الكامل، بل تجعله يتأرجح بين صوتي الفتحه والكسرة، والألف والياء، معبّراً عن ذلك بقوله: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِمَالَةَ مِنْ لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَالتَّفْخِيمِ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْإِمَالَةَ تَجْعَلُ الْحَرْفَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ، وَلَيْسَ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ أَنْ يَخْرَجَ كُلُّ حَرْفٍ مِنْ مَوْضِعِهِ خَالِصًا غَيْرَ مُخْتَلِطٍ بغيرِهِ" (الصميري، 1982م، صفحة 715)، ولم يكن مكي القيسيّ (ت437هـ) بعيداً عمّن سبقه في ذلك مبيّناً أنّ أصل الكلام كلّهُ الفتح، والإمالة تدخل في بعضه لأسباب معينة، مستدلاً بفكرة أنّ الفتح جائز في كلّ الكلام من دون أي سبب، في حين تقتصر الإمالة إلى توافر مسيبتها كي تكون فيه، وبذلك يكون ما عمّ وجوده من دون شرط أصلاً لما افتقر لمسيبات إيجاده (القيسي، 1974م، صفحة 168)، وتابعتها أبو عمرو الدّانيّ(ت441هـ) في ذلك مشيراً إلى أنّ الأصل عند العلماء لغة الفتح، والإمالة فرع عليها، محتجّاً في إثبات ذلك بما ذكره الصّيمريّ، ومضيفاً إليه دليلاً آخر يرجع إلى أنّ الفتح مطلق الوجود، والإمالة مقيدة ببعض الشّروط (الداني، د.ت، صفحة 12).

أمّا الفارسيّ (ت377هـ) والجرجانيّ (ت471هـ)، وإن لم يذكرّا ظاهرة الفتح، واكتفيا بالحديث عن ظاهرة الإمالة، إلا أنّ الأخير ألمح ولم يصرح بأنّ الإمالة فرع على الفتح حين وسم الإمالة في قولهم: رأيت عمادًا أنّها إمالة لإمالة؛ أي فرع لفرع، فهو يرى أنّها بصورة عامّة تمثل ضربًا من ضروب المشاكلة التي أوجدت كثير من الفروع في اللّغة العربيّة (الجرجاني، 2007م، صفحة 307)، وقد تابعهم في ذلك سبط الخياط البغداديّ (ت541هـ) مشيرًا إلى أنّ الفتح (التفخيم) هو الأصل؛ لأنّه اللّغة القديمة السّابقة للّغة الإمالة الطّائرة المتسمة بتغيير أصل نطق الحروف، ومبيّنًا أنّ تأخر مرتبة الفروع عن الأصول أمر دأبت عليه اللّغة العربيّة (البغدادي، 1405 هـ)، ويرى ابن يعيش (ت643هـ) أنّ "التفخيم هو الأصل والإمالة طارئة والذي يدلُّ أنّ التفخيم هو الأصل أنّه يجوز تفخيم كلّ مُمال ولا يجوز إمالة كلّ مفخم، وأيضًا فإنّ التفخيم لا يحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب، والإمالة لغة بني تميم والفتح لغة أهل الحجاز" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 174). وقد لخص ابن الجزريّ (ت833هـ) آراء من تقدمه بقوله: "لقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعًا عن الفتح، أو أنّ كلًّا منهما أصل برأسه مع اتفاقهم على أنّهما لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن، فذهب جماعة إلى أصالة كلٍّ منها وعدم تقدمه عن الآخر... وكما أنّه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب قالوا: ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة، وقال آخرون: إنّ الفتح هو الأصل وإنّ الإمالة فرع، بدليل أنّ الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإن فقد سبب منها لزم الفتح وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تُمال إلا وفي العرب من يفتحها ولا يقال كلّ كلمة تفتح ففي العرب من يميلها... قلت: ولكلّ من الرأيين وجه" (ابن الجزري، د.ت، صفحة 32). ولم يكن الأشمونيّ (ت900هـ) ليخالف من سبقه في ذلك، ذاكراً أنّ الفتح هي لغة أهل الحجاز، واصفًا إيّاها بالأصل، وأنّ الإمالة لغة بني تميم، ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس، فهو بوصفه هذا منح الأصليّة للفتح، والفرعية للإمالة، بل إنّ ذكره في أثناء حديثه عن موانع الإمالة في قولهم: يُريدُ أنّ يضربَهَا قبل، أنّ الفتح

وترك الإمالة هو الأصل، معللاً الأمر بركون المتكلم إلى الفتح لأدنى سبب، وعدم خروجه عنه على سبيل الجواز إلا لسبب محقق (الاشموني، 1998م، صفحة 36).

وخلاصة رأي هذا الفريق أنهم يرون أنّ الإمالة تأتي في مواضع معروفة لا تُجاوِزُها. وإنّما يُمال ما كان يرجع إلى الياء؛ لأنّ الإمالة إنّما هي نحو الكسر، والكسر من الياء، وأنّه يجوز لك أن تقخم جميع الكلام، ولا يجوز لك أن تميل في جميع الكلام ولو فعلت ذلك كنت مخطئاً؛ لأنّ الإمالة مقيّدة بمواضع معينة، والإمالة لا صورة لها، والثّاني: ذهب أصحابه فيه إلى أنّ كلا الظاهرتين من فتح وإمالة أصل مستقل بذاته، ولا يمكن تقديم إحداها على الأخرى؛ لأنّ كلا منهما لا يكون إلا بسبب، فوجود السبب لا يقتضي بالضرورة إطلاق صفة الأصليّة على إحداها، والفرعيّة على الأخرى (ابن الجزري، د.ت، صفحة 1957).

ويرجع سبب الإمالة عند من يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، إضافة إلى أنّها تحقّق لهم في الأصل نوعاً من انسجام بين الأصوات. قال ابن الجزري "وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ وذلك أنّ اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخفّ على اللسان من الارتفاع" (ابن الجزري، د.ت، صفحة 32).

والملاحظ أنّ أغلب علماء العربيّة تحدثوا عن ظاهرتي الفتح (التخيم)، وإمالة وعن حكم جواز الإمالة أو عدم جوازها (سيبويه، 2009م، الصفحات 117 - 135)، و (المبرد، 1994، الصفحات 42 - 54)، (ابن السراج، 1979م، الصفحات 160 - 170)، و (الزجاجي، 1973م، الصفحات 394 - 395)، و (الجرجاني، 2007م، الصفحات 1140 - 1164) إلا أنّهم لم يشخصوا أيّهما تتسم بالأصليّة دون الأخرى، وسبب ذلك بحسب قول أحد الباحثين يرجع إلى أنّهما ظاهرتان صوتيتان نطقت بهما قبائل عربيّة عديدة بعضها في غربي الجزيرة، وبعضها الآخر في شرقيها (محيسن، 1978م، صفحة 95).

وممّا تقدّم أرى أنّ اختلاف علماء العربيّة في وصف ظاهرة الإمالة بالأصليّة أو الفرعيّة لم يمنع اهتمامهم بها، وتركيزهم على بيان مسبباتها وموانعها، فهي ظاهرة صوتيّة لا يمكن التّغافل عنها خاصّة وهي تتناغم مع الأفعال

والأسماء؛ لتجنح بها نحو الخفة، ويبدو أنّ المتكلم العربيّ استساغ ذلك الأمر، مبتعدًا بذلك عمّا يُثقل نطقه، إلا أنّ هاجس تبويب القضايا اللغويّة إلى أصول وفروع كان دافعًا من دوافع عدة حملت قسمًا منهم إلى النّظر في بيئة تلك الظاهرة، ومتطلبات وجودها، وموانع حدوثها في أقسام الكلام بصورة عامّة.

الإمالة في (يا، وبلى، ولا) أنموذجًا:

أمّا ما يتعلّق بالإمالة في حروف المعاني فقد أوضح علماء العربيّة أنّه لا وجود للإمالة في الحروف بصورة عامّة، ولاسيما حروف المعاني؛ وذلك بسبب اتّسام الأخيرة بالجمود، وعدم التّصرف، وأنّ ما ورد منها بالإمالة كان لمسوغ ما طرأ عليها فأجاز إمالة ألفاتها معه، ومنعها مع غيره، وكان ممّن أكّد ذلك المبرد مبيّنًا عدم صلاحها في الحروف بقوله: "لأنّ الحُرُوفَ لَا تَصْلُحُ فِيهَا الإِمَالَةُ" (المبرد، 1994، صفحة 52)، وتابعه أبو عليّ الفارسيّ والجرجانيّ، اللذان بيّنا أنّ الحروف لا يمكن أن تُمال إلا بوجود مسوغ؛ وذلك لأنّ الإمالة ضربٌ من ضروب التّصرف، والحروف تقتدر بدورها لتلك السّمة، كما أنّ ألفاتها أصليّة غير منقلبة عن ياء ولا واو) يُنظر: (الجرجاني، 2007م، صفحة 95).

ويبدو أنّ ابن الانباريّ (ت557هـ) لم يُخالفهم، فقد ذكر في أثناء حديثه عن سبب إمالة بعض الحروف أنّ الأصل فيها عدم الإمالة، ممّا يعني أنّ وجودها مع الحروف يتّسم بالفرعيّة (ابن الأنباري، 2003م، صفحة 61)، وأكّد الاستراباديّ (ت686هـ) ذلك، مبيّنًا أنّ الحروف بصورة عامّة لا تُمال؛ لأنّ لا أصل لألفاتها يُجيز إمالتها لمناسبة معينة كما هو الحال في غيرها من أقسام الكلام، إلا أنّه ذكر بعض مسوغات الإمالة فيها، منها خروجها عن سمة الحرفيّة يُنظر: (الاسترابادي، 1975م، صفحة 26)، ووافقه الأشمونيّ (ت900هـ) في ذلك في ضوء قصره الإمالة على الأفعال والأسماء المتمكنة، معللًا بذلك عدم اطرادها في الألفاظ غير المتمكنة، ولاسيما حروف المعاني، ينظر (الاشموني، 1998م، صفحة 36)، ولم يكن السيوطيّ (ت911هـ) ليخالف من سبقه، جاعلاً باب

الإمالة في الأفعال والأسماء فقط دون الحروف، وقاصراً ما ورد في غير ذلك على السماع واصفاً إيَّاه بالقلة مقارنة بغيره، يُنظر: (السيوطي، د.ت، صفحة 414).

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ علماء العربيَّة وأنَّ منعوا حدوث الإمالة في الألفاظ غير المتمكنة، ولاسيما حروف المعاني، إلاَّ أنَّهم حملوا ما ورد منها فيها على بعض المسوغات ستذكر بشيء من التَّفصيل عند بيان سبب إمالة بعض منها.

1- (يا) النداء: يُعدُّ (يا) أكثر حروف النداء دوراناً في كتب العربيَّة، وهي أصل أدوات النداء؛ لأنَّها تقدر عند الحذف (الملخ، 2001م، صفحة 191)، ولعلَّ سبب ائتلافه مع الاسم يرجع إلى إنابته عن الفعل، ففي قولهم: يا محمد، ناب حرف النداء (يا) عن الفعل (أدعو)، فكأنَّه جاء عوضاً عنه، ويبدو أنَّ تلك الإنابة كانت سبباً لإجازة إمالته في ظل حرمان من يُشاركه الحرفيَّة منها، فالإنابة هنا أكسبته شيئاً من التَّمكّن، وسوغت إمالته (يُنظر: (ابن جني، د.ت، صفحة 123)، و (الجرجاني .، 1316هـ، الصفحات 1159 - 1162)، (الجرجاني، 2007م، الصفحات 95 - 96)، و (ابن يعيش، د.ت، صفحة 250))، ولعلَّ ابن الأنباريِّ دار في فلك الإنابة، ذاهباً إلى أنَّ كفايته عن الفعل جوَّزت إمالته، فلولاها لما دخلته (يُنظر (ابن الأنباري، 2003م، صفحة 61)، ولم يُخالفه في ذلك الاسترابادي، ذاكراً أنَّ سبب إمالته يرجع إلى تضمينه الجملة المتضمنة لمعنى الفعل، مشيراً إلى أنَّ قولهم: يَا زيد، قام مقام: أدعو وأنادي يُنظر: (الاسترابادي، 1975م، صفحة 680)، و قد تابعه في ذلك الأشموني بقوله: "وَقَدْ أَمِيلُ مِنَ الْحُرُوفِ: بَلَى، وَيَا فِي النَّدَاءِ وَلَا فِي قَوْلِهِمْ: إِمَّا لَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ نَابَتْ عَنِ الْجُمَلِ، فَصَارَ لَهَا بِذَلِكَ مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهَا" (الاشموني، 1998م، صفحة 36).

في حين وسم ابن مالك (ت672هـ) إمالته بعدم القياس، ملمحاً بذلك إلى مخالفته لأصل وضعه الأوَّل في اللُّغة دون أن يذكر سبباً لتلك المخالفة (ابن مالك، 1982م، صفحة 1975).

ويرى صاحب حماة(ت732هـ) أنّ سبب إمالة (ياء) النداء يرجع إلى " أنّها نائبة عن الفعل" (صاحب حماة، 2000م، صفحة 156).

ويرى الباحث أنّ سبب إمالة الألف من أجل الياء في (ياء) النداء يعود إلى وقوع الألف بقرب الياء وقد تقدّمت الياء عليها، وحين ننطق بالألف يتطلب ذلك فتح الفم ممّا يحتاج إلى جهد كبير، والياء تتطلب خلاف ذلك، فأُميلت الألف ليجري اللسان على طريقة واحدة.

2-(بلى): ممّا لا شكّ فيه أنّه أحد الأحرف المبنية التي يُجاب بها عن الاستفهام التّصديقيّ، وكان الأصل فيه أنّ لا يُمال شأنه في ذلك شأن أغلب حروف المعاني المتّسمة بالجمود، إلّا أنّه خرج عن جموده وعدم تصرفه حين استعمل بكثرة لذلك؛ لينال الإمالة ولكن بسمة فرعيّة، ويبدو أنّ ابن جنّي(ت392هـ) حاول أن يبيّن سبب إمالته بقوله: "وذلك أنّها شابهت بتمام الكلام واستقلاله بها وغناها عمّا بعدها الأسماء المستقلّة بأنفسها، فمن حيث جازت إمالة الأسماء كذلك أيضًا جازت إمالة بلى" (ابن جنّي، د.ت، صفحة 415)، مضيّفًا أنّ استقلاليتها في الجواب، وعدم احتياجه لما بعده، وقيامه بنفسه ألحقه بالأسماء في التّمكّن، ومنحه بذلك سببًا للحوق بها في قوة جواز إمالتها) يُنظر (ابن جنّي، د.ت، صفحة 415)، ذاكراً في كتاب آخر أنّ حُسن السُّكوت عليه عند استعماله للإجابة سوّغ إمالته؛ لأنّ فيه إمارّة لمشابهته الاسم) يُنظر: (ابن جنّي، د.ت، صفحة 123).

ويبدو أنّ الجرجانيّ لم يكن بعيداً عن هذا المعنى فقد أوضح أنّه أميل؛ لاكتسابه التّمكّن بسبب نيابته عن الجملة، كأنّ يقول السائل: أزيّد عندك؟ فيقول المجيب: بلى، فهو قد ناب عن جملة، واستقل بنفسه عمّا سواه) يُنظر: (الجرجاني، 2007م، صفحة 1145)، و (الجرجاني، 2007م، صفحة 96)، وتابعه في ذلك الاسترابادي ذاكراً أنّ تضمنه معنى الجملة الفعلية كان سبباً في إجازة إمالتها) يُنظر: (الاسترابادي، 1975م، صفحة 220)، في حين اختار ابن يعيش(ت643هـ) سبباً آخر لإمالتها وهو إتّها، وإن كانت حرفاً، فإنّها على أبنية الأسماء من ذوات الثلاثة، وتكفي في الجواب، فصارت كأنّها دلّت دلالة الأسماء، فأُميلت لذلك" (ابن يعيش، د.ت،

صفحة 184)، ووافقه صاحب حماة في ذلك السبب مُبيناً أنّ (بلى) شابه الاسم في كونه على ثلاثة أحرف، وهذه المشابهة كانت سبباً رئيساً في إمالته (صاحب حماة، 2000م، صفحة 156).

وذكر اليزدي (ت720هـ) في رده على ابن الحاجب (ت646هـ) في أنه لما قرّر أنّ الحروف لا تُمال احتاج إلى الاعتذار حينما أميلت (بلى) فذكر أنها أميلت؛ لأنها كلمة مستقلة من حيث إنها تجري مجرى الجملة، ألا تراك تقول في جواب من يقول: ألم يُقَمْ زيدٌ: بلى، كأنك قلت: قامَ زيدٌ، وكذا في جواب من يقول: أليس زيدٌ بقائمٍ، كأنك قلت: زيدٌ قائمٌ، فكأنك جئت في الصورتين بالجملة الفعلية والاسميّة، والإمالة تلحق الفعل والاسم، فكذا تلحق ما بمعناهما" (اليزدي، 1391هـ، صفحة 743).

وذكر المرادي (ت749هـ) أنهم أمالوا ألف بلى؛ أنها أنابت مناب الجمل، فصارت لها بذلك مزية على غيرها من الحروف (يُنظر (المرادي، 2008م، صفحة 1146).

ويرى الباحث أنّ كلّ هذه التأويلات هدفها المحافظة على القاعدة العامّة التي وضعها سيبويه في أنّ الإمالة أصل بالاسماء والأفعال وإنّ ما ورد في الحروف فرع عليها.

3- (لا): قد يتساءل المهتم بحروف المعاني عن إمكان إمالة حرف النّفي (لا) على الرّغم من جموده، وعدم تصرّفه، إلاّ أنّه سرعان ما يجد الإجابة عند ابن جنّي، الذي أوضح ذلك نقلاً عن قُطرب (ت206هـ) بقوله: "ويؤكد ذلك عندنا ما روينا عن قُطرب من أنّ بعضهم قال: لا أفعل فأمال لا، وإنّما أمالها لما كانت جواباً قائمة بنفسها، فقويت بذلك فلحقت بالقوّة باب الأسماء والأفعال، فأميلت كما أميلاً" (ابن جنّي، د.ت، صفحة 415)، ويبدو أنّ السّيرافي (ت368هـ) وافقه في جواز إمالته إلاّ أنّه اشترط مجيئه مع (إمّا) حتّى يكونا كالشّيء الواحد، فيقال: إمّا لا، مضيئاً أنّ انفراده يسلب منه ذلك التّمكّن المسوغ للإمالة (يُنظر: السّيرافي، 2008م: 191/2)، وأضاف

ابن الأنباريّ أنّ إنابته وكفايته عن الفعل في قولهم: إمّا لا، وتقدير الكلام: إمّا لا تفعل كانت سبباً رئيساً في إمالته، ولولاها لما منح ذلك الحقّ؛ وذلك أنّ الحروف لا تُمال (ابن الأنباريّ، 2003م، صفحة 61)، في حين

ذهب أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) إلى عدم ارتضاء عربية من يميل (لا) في قولهم: إمّا لا، ناسبًا ذلك الرأى إلى الكوفيّين (يُنظر: (الاندلسي، 1998م، صفحة 537).

أمّا صاحب حماة فيرى أنّ سبب إمالة (لا) في " إمّا لا" يعود لإغنائها عن الجمل؛ لأنّها قد تقع جوابًا ويكتفى بها) يُنظر: (صاحب حماة، 2000م، صفحة 156).

وإذا سلمنا أن سبب إمالة (لا) يرجع إلى كون هذا اللفظ دالًّا على الجملة فكيف نقتنع بما ذكره اليزيديّ من أنّهم ذكروا أنّ سبب إمالة (لا) يرجع إلى أنّ " الهمزة كانت مفتوحة وكان الأصل: لأنّ كُنْتُ لا تفعل ذلك فافعل كذا، فحذفت اللام لأنّ حرف الجرّ كثير الحذف عن (أنّ)، ثم حذف الفعل، ثمّ الضمير، فبقي: أنّ لا، فجاء بما صلّة، فقلبت نون (أنّ) ميمًا، ألا تراهم يقولون: أمّا أنت منطلقًا انطلقت؛ يعنون: لأنّ كُنْتُ منطلقًا. هذا من طريق اللفظ، فأما من طريق المعنى فيلزمه أن يكون إيجاب الفعل الثاني مسببًا لترك الفعل الأول على وجه الاستمرار؛ إذ اللام للتعليل، فإن كان مراد العرب من هذا التركيب هذا فهو مستقيم، وإلا ففاسد" (اليزيدي، 1391هـ، صفحة 743).

وردّد السيوطي ما قاله سابقه في أنّ سبب إمالة قولهم: (إمّا لا) أنّه قد وضع موضع الجملة من الفعل وفاعله، فمعناه بحسب قوله: إنّ لم تفعل كذا فافعل كذا، مبيّنًا أنّه لو أفرد فقد مسوغ الإمالة، ومضيفًا سبب آخر نسبه لابن جنيّ نقلًا عن قُطرب مفاده أنّ استقلاله بالجواب جعله يُشابه الاسم في التمكن، عاطفًا ذلك برأى آخر ينقله عن الخضراوي (ت672هـ) مفاده أنّ الأحسن أن يُقال في سبب إمالته: إنّّه جاز استقلاله بسبب نيابته عن الفعل) يُنظر: (السيوطي، د.ت، صفحة 424).

والملاحظ أنّ اللغويين دائميًا ما يلجأون إلى التأويل حينما تواجههم حالات شاذة للحفاظ على قواعدهم العامّة التي وضعوها فقاعدتهم العامّة أنّه لا إمالة إلاّ للأسماء والأفعال أمّا الحروف فلا تمال؛ وذلك لأنّ الحروف غير متصرفة ولأنّ ألفاتها لا أصل لها، وحين أميلت هذه الحروف بدؤوا يبحثون عن تأويلات لكي تسلّم قاعدتهم من النقد، فتأويلهم لإمالة الحروف فيه نظر؛ لأنّ المراد بانتقاء الأصالة إن كان عدم انقلابها عن مكسور أو ياء فهو

حق، ولكنّه لا تنتفي الإمالة بانتفائه؛ إذ هو سبب خاصّ، لا يلزم من رفع الخاصّ رفع العامّ؛ وبيان ذلك أنّه من الجائز" (اليزدي، 1391هـ، صفحة 741)، وإنّ حروف المعاني لم تُملّ لمقاربتها الأفعال والأسماء في التمكن، وإنّما حدث ذلك لاكتسابها الإمالة الفرعيّة، والخروج عن القياس، وأصل الوضع نتيجة لمسوغات عديدة فتحت باب الإمالة أمام حروف المعاني، وأنّ هذه المسوغات على اختلاف آراء علماء العربيّة فيها لا يمكن وضعها تحت طائفة التّشذوذ كما فعل بعضهم.

النتائج:

- 1- تتميز اللّغة العربيّة بظواهر كثيرة جسّدت عمق وجمالية ألفاظها المكونة لها، كما أنّها تمتلك نظريات لغويّة كشفت سرّ بقائها وديموميتها، ونقلت صورة واضحة عن مراحل نموها وتطوّرها.
- 2- والإمالة وصف لما تميّزت به العربيّة من خصائص صوتيّة زاداها القرآن الكريم في إبراز مكامن الجمال وقوّة التأثير وفي إثبات قيم النظم القرآنيّ الذي جمع بدوره بين اللفظ والبلاغة.
- 3- إنّ امتلاك اللّغة العربيّة لتلك التّقسيمات الدّقيقة في مختلف المستويات، والمفسّرة بالأدلة العقليّة والتّقليّة يُظهر حجم وطبيعة جهود علمائها، وسعيهم الدّائم للمحافظة عليها، وتمكين المتعلمين من الإلمام بكلّ جزئياتها.
- 4- لا يمكن لدارس اللّغة العربيّة أن يغفل عن أهمية المستوى الصّوتي، ودوره في إبانة ذلك التّناغم الذي يربط كلّ ألفاظها؛ ليمنح المتأمل فيها لوحة موسيقيّة جميلة بكلّ ما فيها من أجراس ومعاني وروابط.
- 5- إنّ حروف المعاني على الرّغم من عدم استقلاليتها لم تكن بمعزل عن التّدخل مع نظرية الأصل والفرع، حيث عمدت الأخيرة إلى تبويب كلّ شيء متعلّق بها إلى أصول تمتلك حقّ السّبق والتّقدّم، وفروع تتسم بالتّأنيّة والتّأخر.

6- إنّ اختلاف علماء العربيّة في قضية أصليّة ظاهرتي الفتح والإمالة، أو أصليّة إحداها، وفرعيّة الأخرى ينبع من رؤيتهم العامّة لأسباب حدوث كلّ ظاهرة منهما، ويبدو أنّ تفسير قسم منهم وجود ظاهرة الإمالة بميل المتكلم

إلى الخفة في نطق الألف أو ما يُقاربها من الحركات كان سبباً رئيساً في وسمها بالفرعية عند أحد الفريقين، كما أنّ ارتباط وجودها بمسببات، وامتناعها لوجود موانع دعم ذلك الرأي، وأكّده عند القائلين به.

7- لا يمكن وسم إمالة حروف المعاني بالشذوذ؛ لأنها ظاهرة صوتية نالت عدداً منها، وارتبطت بمسببات ومسوغات اختلف العلماء في تحديد الدقيق منها، فقد ذكروا في مؤلفاتهم أسباباً عديدة لإمالتها، منها ما يتعلّق بإنابتها عن الأفعال، ومنها ما يرتبط بمدى استقلاليتها في الجواب، ومنها ما يتعلّق بمشابهة بنائها لبناء الأسماء، وغير ذلك ممّا ذكر في إمالة بعضها.

المراجع

- أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني. (1316هـ). حاشيته على شرح العضد على مختصر المنتهى (المجلد الأول). بيروت: المكتبة الأميرية.
- أبو القاسم الصاحب بن عباد. (1994م). المحيط في اللغة (المجلد الطبعة الأولى). (محمد حسين آل ياسين، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
- أبو القاسم بن عبدالرحمن الزجاجي. (1973م). الإيضاح في علل النحو (المجلد الثانية). (مازن المبارك، المحرر) بيروت: دار النفائس .
- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه. (2009م). - (المجلد الطبعة الخامسة). (عبدالسلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو كر محمد بن سهل ابن السراج. (1979م). الأصول في النحو (المجلد د.ط). (عبدالحسين الفتلي، المحرر) بيروت: الرسالة.
- أبوحيان الاندلسي. (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبونصر اسماعيل بن حماد الجوهري. (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الإصدار الرابع والخامس، المجلد الطبعة الرابعة). (أحمد عبدالغفور عطار، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
- أحمد ابن فارس. (2005م). مقاييس اللغة. القاهرة: دار الفكر.
- إسماعيل بن عمر ابن كثير. (1401هـ). تفسير ابن كثير (الإصدار الثالث، المجلد د.ط). بيروت: دار الفكر.
- الجرجاني. (2007م). المقتصد في شرح التكملة (المجلد الأول). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الحر اليزدي. (1391هـ). شرح شافية ابن الحاجب. الرياض: دار القرى.
- الحسن بن قاسم المرادي. (2008م). شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. د.د.
- الحسين بن أحمد ابن خالويه. (1977م). الحجة في القراءات السبع (المجلد الثانية). (عبدالعال سالم مكرم، المحرر) بيروت: الرسالة.
- حسن خميس الملوخ. (2001م). نظرية الأصل والفرع في النحو العربي. عمان: دار الشروق.
- عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي. (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. القاهرة: المكتبة التوفيقية.

عبدالرحمن بن محمد ابن الأتباري. (2003م). *الاتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (المجلد الأول). د.د: المكتبة العصرية.

عبدالله بن احمد بن علي البغدادي. (1405 هـ). *المبهيج في القراءات الثمان*. الرياض.

عبدالله بن علي بن اسحاق الصميري. (1982م). *التبصرة والتذكرة*. (فتحي مصطفى علي الدين، المحرر) دمشق: دار الفكر.

عثمان ابن جني. (د.ت). *الخصائص*. القاهرة: د.د.

عثمان بن سعيد بن الداني. (د.ت). *الفتح والإمالة*. د.د: د.د.

علي بن عيسى الرماني. (1995م). *الحدود في النحو*. مجلة المورد .

علي بن محمد بن عيسى الاشموني. (1998م). *شرحه على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية.

عماد الدين صاحب حماة. (2000م). *الكناش في فني النحو والصرف*. بيروت: المكتبة العصرية.

غيلان ذو الرمة. (1982). *ديوانه*. بيروت: مؤسسة الإيمان.

محمد بن أبي بكر الرازي. (1983م). *مختار الصحاح*. الكويت: الرسالة.

محمد بن الحسن الاسترابادي. (1975م). *شرح شافية ابن الحاجب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن سهل ابن السراج. (1996م). *الأصول في النحو*. (عبدالحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمد بن عبدالله ابن مالك. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي لجامعة أم القرى.

محمد بن محمد ابن الجزري. (د.ت). *النشر في القراءات العشر*. بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن مكرم ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب*. القاهرة: صادر.

محمد بن يزيد المبرد. (1994). *المقتضب* (المجلد الثالثة). (محمد عبدالخالق عضيمة، المحرر) القاهرة: الأهرام.

محمد سالم محيسن. (1978م). *المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية*. القاهرة: المكتبة الأزهرية.

مكي بن ابي طالب القيسي. (1974م). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

موفق الدين بن علي ابن يعيش. (د.ت). *شرح المفصل*. القاهرة: المكتبة التوفيقية.